

إرادة الإنسان وأفعاله بين الجبر والإختيار

تمهيد



لقد دأب الإنسان، منذ أن عرف نفسه كموجود له مكانته في هذا العالم، أن يحل إشكالية كبيرة راودته و أقضت مضجعه، وأثارت في نفسه زوبعة فكرية ونفسية، وجدلاً مريراً وكبيراً بين أبناء جلدته، انبثقت هذه الاشكالية من خلال اعتبار نفسه كائناً يتمتع بالقدرة والإرادة ، استطاع بهما أن يشعر بفعاليتته ودوره في تغيير مجريات الأمور في حياته، ولعل النجاح الذي أحرزه في تحقيق ذاته، والتغلب على مصاعب الحياة على مر التاريخ، هو الذي جعله يشعر بأنه موجود، ويملك الإختيار في تحديد مصيره مترافقاً مع نوع من النشوة والغرور .

ومن ناحية أخرى واجه الإنسان ظروفاً قاسية، كدّرت له صفو العيش وأذاقته مرارة الحياة مما جعله يشعر بأنه موجود ضعيف لا حول له ولا قوة، ولا يستطيع أن يقدم أو يؤخر في حياته، وأنه مسلوب القدرة والإختيار والإرادة ، ليس بإمكانه أن يحدث تغييراً في واقعه القاسي الذي فرض عليه أشياء وأموراً كان يعتقد حتى اللحظة الأخيرة، أنه لا يريد لها ولا يسعى إلى تحقيقها، لأنه خطط ورسم طريقاً يعاكس هذا الإتجاه الذي فرضته عليه هذه الأشياء.

ولعل هذين الشعورين المتضادين، المنبثق أحدهما من حقيقة وجدانية أدركها الإنسان بفطرتة السليمة، وبعقله الذي آمن بقانون العلية الساري في جميع ظواهر الكون الشاسع ، وثانيهما من ظروف معقدة أخفت عليه سماء الحقيقة في فكره وعقله وزلزلت قدرته وإدارته ، كل هذا دفع بالبعض أن يتّجه إتجهاً جبرياً، يخضع فيه الإنسان وأفعاله جميعاً إلى الله، وينفي أي دور له في أفعاله ، وأخذ البعض الآخر إلى فكرة انطلقت من رؤية ساذجة عجزت أن تحلل واقع القدرة المحسومة في داخله ، مما أفضى إلى تبعات خطيرة، تجسدت في ظهور فرق ونحل

كالمجبرة والقدرية والمعتزلة وأهل الحديث والأشاعرة وغيرهم ، وبدأت معركة الآراء ، معركة الجبر والإختيار التي لم تُحسم نتائجها حتى الآن، ولم يخرج منها من يحمل راية النصر ، ولا من يحمل وصمة الهزيمة .

وهناك رؤية جبرية فلسفية عامة، ترى أنّ حدوث كل شيء محاط بمجموعة من الشروط، يستحيل بافتراضاتها أن يكون ذلك الشيء شيئاً آخر ، وهناك عدة قراءات لهذه الرؤية ، انعكست على مجالات فكرية مختلفة ، ظهرت على شكل جبر أخلاقي في فكر سقراط، حيث ذهب إلى أنّ الإنسان يختار ما هو أفضل في رأيه، وليس بإمكان أي إنسان أن يختار ما يراه سيئاً أو شراً . واستدل أفلاطون الذي آمن هو الآخر بهذا الرأي، بأن الإنسان الذي عرف ما هو الأفضل والحسن لن يختار غيره إطلاقاً . واستنتج الإثنان بأن الفعل السيئ أو القيام بالعمل الخطأ ينتج عن اللا إختيار أو عن الجهل ، ومن هنا نشأت الفكرة السقراطية " العلم فضيلة والجهل رذيلة " .

وكان ديكارت قد رأى أن الذي يعلم بهدفه وغايته الحقيقية أو الخير الأعلى، لا يستطيع أن يرفضه لصالح شيء آخر أقل خيراً أو نفعاً. لذلك يعتقد بأن الإختيار هو عبارة عن العلم بالخير ، ووافق بذلك توما الأكويني .

رفض أرسطو هذه النظرية الجبرية الأخلاقية، لأنّها تخالف الحقيقة البديهية حسب رأيه، المتمثلة في مبدأ عدم التعفف أو اللا تعفف ، إذ أنّ من الواضح في رأيه أن الإنسان قد تتعارض رغباته وميوله مع عقله، فتراه يميل إلى الرذيلة بالرغم من علمه بها ، وأخذ جون لوك بهذا الرأي ، فالمدمن على شرب الخمر يواصل شربها رغم معرفته بمضارها.

وهناك رأي في التراث الفلسفي اليوناني، يؤمن بأن المنطق بحد ذاته يوجد شعوراً بأن إرادة الإنسان مقيدة ومقهورة وليس بإمكانها إيجاد التغيير ، وأما على مستوى الفكر الإسلامي فقد اتخذت مسألة الجبر والإختيار طريقاً من نوع آخر، واختلف المسلمون بعد فترة طويلة من

وفاة النبي (ص) حول اختيار الإنسان وجبره في أفعاله بعد أن دخلت أفكار أجنبية على الإسلام والمسلمين تحمل نظرات هي حصيلة تراث يمتد إلى حضارات أخرى .

ويُطرح البحث حول الجبر والإختيار من ناحيتين :

❖ الأولى : الناحية الكلامية التي اشتعل فتيلها بين الأشاعرة والمعتزلة، حيث ذهبت المدرسة الأولى إلى عدم وجود الإختيار لدى الإنسان، وأتته مقهور ومجبور في أفعاله، والفاعل الحقيقي هو الله سبحانه. والثانية ذهبت إلى كون الأفعال كلها تصدر عن الإنسان محضاً ولا دخل لله فيها ، وقد اتخذ الشيعة مذهباً وسطاً بين الرأيين وهو ما يمتثل في العبارة المشهورة القائلة : لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين . وقد فُسر الأمر بين الأمرين بعدة تفاسير ومنها :

1. أن يكون لكل من الإنسان والله تعالى نصيب من الفعالية، حيث تكون هناك علاقة طولية بين فاعلية الله تعالى، الذي هو الفاعل المباشر بما يتمتع به من قدرة على الأفعال، والله تعالى هو الفاعل المباشر من حيث أنه جلّ وعلا هو الذي خلق القدرة، وهي مخلوقة حدوثاً وبقاءً، وتُفاض منه لحظة بلحظة .

2. أن يكون الفاعل المباشر هو الله تعالى غير أنّ الإرادة البشرية ومبادئها مقدمات إعدادية لصدورها منه تعالى .

3. أنّ لله نصيب في الوجود حدوثاً وبقاءً، غير أنّ القدرة على إيجاد الفعل وتركه راجعة للإنسان، حيث أن الوجود هو الأساس الذي لولاه لما كانت للإنسان القدرة على الفعل وتركه، إلا أن هذه القدرة هي في اختيار الإنسان وأنّ الفعل فعله.

وهناك وجوه أخرى لتفسير الأمر بين الأمرين بحاجة إلى بحث خاص بها ربما تسنح لنا فرصة ثانية للتعمق بها واقتناء الأصوب منها .

❖ الثانية : الناحية الفلسفية وينصبّ البحث فيها على أن الفعل الصادر سواء من الله أو من الإنسان هل صدر اختياراً أو من غير اختيار ؟.

لا نرى حاجة في المزيد من البيان حول أهمية موضوع الجبر والإختيار ، بل يكفينا أن نعلم بأنه لم نجد مفكراً قط له معرفة بالطبيعة البشرية وخصائصها، ولم يتعرض لهذا الموضوع وضرورة معالجته ، أو لم يلفت انتباهه على أقل تقدير ، بل إذا ألقينا نظرة دقيقة يمكننا القول : أنه لا يوجد إنسان عاقل لم يفكر في أن أموره الحياتية المادية منها ، أو المعنوية خصوصاً ذات الأهمية ، وسأل هل صدرت منه بمحض إرادته وإختياره ، أو أنه أجبر على القيام بها؟ .

وقد يتصور الإنسان عندما يتأمل عميقاً بأنه قد يجب البحث عن سر الطبيعة البشرية في موضوع الجبر والإختيار ، وقد كشف (جان جاك روسو) عن هذه الحقيقة قائلاً : " ذلك أن أكبر فرق بين الإنسان والحيوان ليس هو الفهم والفكر ، بل هو الإرادة والإختيار " .¹

وإذا أردنا أن نجيب بدقة عن هذه المسألة، كما تُطرح مع تطور الحضارة يوماً بعد يوم بنفس تلك الجدية وهي : أننا لما ولدنا ؟ ولأي شيء نعيش ؟ وإلى أين نذهب ؟ فإنه يتحتم علينا بحث موضوع الجبر والإختيار بإسلوب أكثر جدية .

وإنّ أتباع المنهج الفلسفي والتلاعب بالمفاهيم التجريدية فيما يتعلق بهذا الموضوع كما كانت عليه الحال في الماضي، غير كافٍ وسيجعل مجهولنا أشدّ ظلمة يوماً بعد يوم ، ولذا يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا في الدراسات ذات الصلة بهذا الموضوع ، ذلك أنّها كانت وما تزال على الشريط الفاصل بين الطبيعة وما بعد الطبيعة ، بمعنى أننا لا نجد في تاريخ البشرية أحداً ليس له مع هذه المسألة بشكلها الطبيعي تعاطي خاصاً ، مضافاً إلى جانبها الميتافيزيقي (ما وراء الطبيعة) .

واعتقد أن هذه المشاكل والتساؤلات هي التي أفضت مضجع (ألفرد نورث وايتهيد) وأمثاله ، وأثارت روحه الهادئة بحيث دعاه ذلك إلى إعادة النظر في مفهوم الحرية

جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، ص 3¹

الإجتماعية ، فقد صرّح قائلاً " لم يَحَلْ شَيْءٌ من الخلافات من وجهة النظر السياسية للعالم القديم حتى هذه اللحظة ، فكل القضايا التي كان قد عرضها أفلاطون ما زالت مطروحة على بساط البحث في العصر الحاضر أيضاً ، على الرغم من وجود اختلاف أساسي بين النظريات القديمة والحديثة ، فنحن نختلف مع القدماء في موضوع اتفق جميعهم عليه ، فقد كانت العبودية آنذاك تشكل محور استدلالات المفكرين السياسيين ، واليوم الحرية هي الأساس في استدلالاتهم واستنتاجاتهم . فقد واجهت العقول المفكرة قديماً صعوبة في التوفيق بين مبادئ الفكر العبودي وبين الحقائق الأخلاقية البسيطة والمنهج الإجتماعي ، وتواجه مناهج بحثنا الإجتماعي صعوبة في هذه الأيام من أجل التوفيق بين مبادئ الحرية وبين مجموعة أخرى من الحقائق .

وأما الإستدلال الطبيعي لمدرسة الجبريين ينحصر في تطبيق قانون العلة والمعلول الذي يرى ضرورة أن جميع ظواهر العالم ومنها الأفعال البشريّة التي هي جزء من العالم، خاضعة لقانون العلّية التي تُثبّت أن الإنسان مجبرٌ مطلقاً ، وليس له اختيار في أفعاله .

الإطار التاريخي لبحث الجبر والاختيار

كان موضوع الجبر والاختيار محط اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ أمدٍ طويل، ويمكن من خلال تقصّي تاريخ البحث في هذه المسألة التوصل إلى أن هناك العديد من النظريات التي تتفرع عن تلك النظريتين الرئيسيتين .

ولا يمكن تحديد التاريخ الواقعي لبحث هذه المسألة، بيد أنّ أشهر شخصية علمية وفلسفية أدركت أهمية هذا البحث وأشبعته عرضاً وتحليلاً بصورة منتظمة هو أرسطو. وإذا كانت هناك دراسات سبقت أرسطو، فهي لم تكن منتظمة بالمستوى المطلوب . وعلى أية حالة فقد خصص أرسطو في كتاب " الأخلاق إلى نيقوماخوس " في الجزء الثالث إثني عشر فصلاً لبحث مسألة الإرادة والاختيار ، وقد بذل قصارى جهده في توضيح الفرق بين الأفعال الإرادية والاختيارية .

وبعد أن غابت شمس الثقافة اليونانية دخلت هذه المسألة، حالها حال بقية المسائل الفلسفية والعلمية في الأرشفة، إلى أن أشرقت شمس الثقافة الإسلامية على المجتمعات البشرية ، فخرجت هذه المسألة كغيرها من المسائل من حيز النسيان إلى بساط البحث بصورة أكثر دقة وشمولية ، وقد ألفت الكتب والرسائل المتعددة لمعالجتها، و يجب التأكيد على أن بحث المسألة ودراستها الأولى، فقد تمّ ضمن إطار بحث العقائد الفلسفية والكلامية ، فظهرت نتيجة ذلك نظريات كثيرة بين الفلاسفة والمتكلمين الإسلاميين . وفي هذا البحث سوف نعالج مسألة الجبر والإختيار من الناحية الميتافيزيقية (الفلسفة الإلهية) ، على أمل البحث بهذا الموضوع من الناحية الطبيعية في أبحاث أخرى ، كونها مسألة على جانب كبير من الأهمية ، وحيث لا يتسع بحثنا هذا لهذا الموضوع الشائك والمتشعب، والذي يحتاج إلى المزيد من الدرس والتمحيص.

الجبر والإختيار من ناحية ما بعد الطبيعة

بإمكاننا القول أن الأهمية التي يوليها طلاب العلم والعلماء لبحث مسألة الجبر والإختيار من ناحية ما بعد الطبيعة (الميتافيزيقية) في هذا العصر ، هي أكثر أهمية من دراستها من الناحية الطبيعية ، وكأنّ الناس لا يقبلون مناقشة حكم وجدانهم في إثبات الإختيار ، ولكن بما أنّ التضادات الفردية والإجتماعية تزعجهم، فهم يريدون أن يعلموا ما هو تأثير الخالق المطلق على ظاهرة النظام الكوني ؟ .

من هنا نريد أن نبحث نسبة العمل إلى الله " عز وجل " ، وهل أن جميع الأعمال الصادرة من البشر مخلوقة لله تعالى ، وليس الإنسان فيها أكثر من أداة ، أم أن أعمالهم الإختيارية تحتوي على نسبتيّن ، نسبة إلى الله ونسبة إلى الذات الإنسانية ؟ وما هي تلك النسبة ؟ وهل أنّ الله ليس له أي تدخل في الأعمال البشرية ؟ .

سوف نتعرض لبعض النظريات المنقولة حول الجبر والإختيار من الناحية الميتافيزيقية ، ثمّ نقوم بدراسة أدلتها ، ومنها :

1- نظرية الجبريين المطلقة :

يقول هؤلاء: إن انتساب العمل إلى الإنسان كانتسابه إلى الجمادات والنباتات والحيوانات ، فكما أن هذه الموجودات المذكورة لا تملك أدنى اختيار في أعمالها وحركاتها، كذلك الإنسان لا يملك اختياراً بأي وجه من الوجوه ، فهو ليس أكثر من أداة وإن لم يشعر بذلك ، وأن الله تعالى، وبسبب كونه خالقاً لجميع الأشياء، ولكون أعمال الإنسان جزءاً من تلك الأشياء ، فهو خالق لأعمال الإنسان ولا وجود للاختيار ، وأنه مجبر في جميع أفعاله ، ولعلّ هذا القانون عمدة أدلة الجبريين، حيث عبّروا عنه بأساليب مختلفة ، مستفيدين من الآية الكريمة :

" والله خلقكم وما تعملون " ².

لكن هذا الإستدلال ضعيف ولا أساس له كسائر الإستدلالات الأخرى ؛ وذلك أن هذه الآية بصدد بيان عظمة الله، وأنه خالقٌ لجميع الموجودات ، فإن كانت هذه الآية تدل على أن الله خلق أعمال البشر الإختيارية أيضاً ، فما هي العظمة التي يمكن أن نتصورها في حقّه تعالى إذا كان خالقاً للظلم والفساد والشرك بذاته المقدسة ؟.

2- مدرسة الوجدويين:

لا يعتقد أصحاب هذه المدرسة بوجود تغاير بين الله وبين الموجودات ، بل أنّ الله هو الصورة الإجمالية للموجودات ، ويجب ألاّ نبحث في هذه المسألة ، إذ ليس هناك من خالق ولا مخلوق لكي نرى كيف يتم تدخل الصورة الإجمالية (الله) في أعمال الصورة التفصيلية (الموجودات) ؟.

وإذا كانت لهذه المدرسة حقيقة موجودة في عالم الإنسان، فلا يمكن لها أن تبحث في مسألة الجبر والإختبار ، وإذا تناولتها كما فعلت المدارس الأخرى ، فلن يكون ذلك في الحقيقة خالياً من الأفكار الإعتباطية ، لأنها إذا قرّضت أن الله متّحدٌ مع الموجودات التي يكون الإنسان جزءاً منها، سيكون كل عمل يقوم به الإنسان صادراً من الله ، ولن يكون لمسألة الجبر والإختيار أية موضوعية كي نعلم أن الإنسان مجبر أو فاعل مختار .

القرآن الكريم ، صورة الصفات ، الآية 96 . ²

3- نظرية الكسبين :

هؤلاء أتباع أبي الحسن إسماعيل الأشعري ، ودعوى أصحاب هذا الإتجاه أن الإنسان يمتلك قدرة وإدارة تتعلقان بالعمل الإنساني ، ولكن ليس لأي واحدة منهما تأثير في عمله ، أي أن قدرة الإنسان وإرادته ليست السبب في العمل بل السبب الحقيقي هو الله ، وأن الإنسان يحصل العمل .

وقد فسّر الكسب الأشعري بتفاسير مختلفة ، ولكن لم يتم تقديم معنى واضحاً له إلى الآن ، لكي نفهم مراد الأشعري منه ، فهو يريد الهرب من الجبر المحض بهذه الفكرة، ولكننا لا نظن أن للكسب صورة أخرى غير الجبر ، لأنه لو كان عمل الإنسان مسبباً عن قدرة الله وإرادته ، فلن يكون حينئذٍ إلا قناة تمر من خلالها تلك القدرة والإرادة ، وأن الأعمال التي تصدر من الإنسان هي في الحقيقة أعمال أوجدها الله فيه ، فأين الإختيار؟.

4- نظرية المعتزلة :

أصحاب هذه النظرية يقولون بأنّ عمل الإنسان يصدر بتأثير من قدرته ، ولا تؤثر قدرة الله في عمله ، كما أنّ إرادته (أي الإنسان) لا تحتاج إلى غرض (داعي) في القيام بالعمل³.

وهناك نظرية ثانية للمعتزلة وهي لأبي الحسين محمد بن علي البصري، حيث يذهب إلى نفس ما تقوله النظرية الأولى للمعتزلة، مضافاً إليها بضرورة وجود الغرض (الداعي) للإدارة⁴.

5- نظرية المتصوفة :

تحف العقول ،ص 46 نقلاً عن الإمام محمد بن علي الهادي (عليهما السلام).³
المرجع نفسه ،ص 46.⁴

وهي أن للعمل الإختياري نسبتان ، نسبة ذاتية ونسبة اعتبارية ، فأما النسبة الذاتية للعمل فهي ارتباط العمل بالله تعالى ، بمعنى صدور الفعل من الله ، وأما النسبة الإعتبارية فهي ارتباط العمل بالإنسان ، لأنّ كل سبب أساسي يظهر في الإنسان كعلّة للعمل هو مظهر من مظاهر الله ، أو معلول حقيقي له تعالى ، وعليه فنسبة العمل إلى الإنسان هي نسبة اعتبارية

6- نظرية الإمامية : الأمر بين الأمرين :

" إن أصل القدرة في جميع الأمور التي هي عوامل طبيعية للعمل من الله تعالى ، وأنّ للإنسان الإستفادة الإختيارية من تلك القدرة والأسباب . "

وقد أخذوا هذا المعنى من أهل بيت العصمة عليهم السلام ، إذ ثبت أنّ عبارة " لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين ، أو لا جبر ولا تفويض بل منزلة بين المنزلتين " . وما يشابهها قد صدرت عن الأئمة عليهم السلام .

وقد وردت هذه العبارة مفصّلة في الخبر التالي : " لا جبر ولا تفويض ، ولكن منزلة بين المنزلتين وهي صحة الخلقة ، وتخلية السرب ، والمهلة في الوقت ، والزاد والراحة ، والسبب المهيج للفاعل " . بحيث لو نقصت إحدى هذه الأشياء كان العمل جبرياً . والمثير للعجب أن المذاري يقول : " الحق هو أنّ المؤثر في أفعال الإنسان هو قدرة الله والإنسان في آن واحد ، وقد أخذ هذا الأصل من أهل بيت النبوة ، وفي رواية نقلها الشافعي ، والحافظ ابن عساكر والسيوطي ، عن عبدالله ابن جعفر عن علي بن أبي طالب (رضي الله تعالى عنهم) أن سائلاً سأله عن القدر، فقال : سرُّ الله فلا تتكلفوه ، وحيث أن السائل ألح كثيراً ، قال الإمام في جوابه : " فإن أبيت إلا أن تعلم فإنّه أمر بين أمرين ، ولا جبر ولا تفويض " . ثم يقول : " هكذا قال محمد بن علي : لا جبر ولا تفويض .⁵

تحف العقول ،ص 46 نقلاً عن الإمام محمد بن علي الهادي (عليهما السلام) ⁵

وقد اتبّع أحمد أمين في كتاب الأخلاق ، وآخرون في الفترة الأخيرة منهج الأمر بين الأمرين ، غير أنّهم وللأسف لا يذكرون لمن هذا المبدأ ؟ ولأية مدرسة هو ؟ . وعلى أية حال ، الهدف هو كشف الحقيقة واتباعها سواء نسب الكاشف ذلك إلى منشأه الحقيقي ، أو لم ينسب فإنّه لا يضر بالواقع .⁶

ثمّ إن هناك اختلاف حدث في العصور المتأخرة بين فلاسفة الإمامية ومتكلميهم في تفسير مبدأ الأمر بين الأمرين، وأفضل عرض في هذا المجال هو ما قدمه العلامة المرجع آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي (قدس سره) في دروسه ، حيث قال ما حاصله : " وذلك كما افترضنا أن للمولى عبداً مشلولاً غير قادر على الحركة فربط المولى بجسمه تياراً كهربائياً ليعت في عضلاته قوة ونشاطاً نحو العمل ، وليصبح بذلك قادراً على تحريكها ، ثم أخذ المولى رأس التيار الكهربائي بيده وهو الساعي لإيصال القوة في كل أن إلى جسم عبده ، بحيث لو رفع اليد في أن عن السلك الكهربائي انقطعت القوة عن جسمه ، وأصبح عاجزاً ، وعلى هذا فلو أوصل المولى تلك القوة إلى جسمه وذهب باختياره وقتل شخصاً ، وكان المولى يعلم بما يفعله ، ففي مثل ذلك يستند الفعل إلى كلٍّ منها ، أمّا إلى العبد فحيث أنّه صار متمكناً من إيجاد الفعل وعدمه بعد أن أوصل المولى القوة إليه وأوجد القدرة في عضلاته ، وهو قد فعل باختياره وإعمال قدرته ، وأمّا المولى فحيث إنّهُ كان معطياً للقوة والقدرة له حتى حال الفعل والإشتغال بالقتل مع أنّه متمكن من قطع القوة عنه في كل أن شاء وأراد ، وهكذا الأفعال الصادرة عنّا ، فإن القدرة من الله يفيضها الفيض المطلق في كل لحظة ، ويستطيع أن يمنعها في كل لحظة أيضاً ، ونحن نملك إختيار الإستفادة منها بصورة تامة ، وعليه فعندما نقوم بأفضل عمل فإن القدرة من الله وإختيار الإستفادة من الإنسان ، وهذا معنى لا حول ولا قوة إلا بالله " .

كان هذا ملخص قسم من النظريات المعروفة في مسألة الجبر والإختيار من الناحية الميتافيزيقية ، حيث لا يتسع المجال لذكر جميع النظريات لأنّها متعددة كثيراً ، وفي بعضها

المرجع نفسه ، ص 46⁶

تشابه في الأفكار والآراء . وأما الذي ينبغي بيانه هو ملاحظة الأعمال الصادرة من الإنسان مع ملاحظة ارتباطها بالله الخالق ، ولهذا ينبغي التعرض لبيان :

إرادة الله وأعمال الإنسان الاختيارية :

يقدم الجبريون استدلالاً على جبر الإنسان وهو الإرادة الإلهية ، فإنهم يقولون في استدلالهم أنّ الله تعالى : إما أن يريد حركات الإنسان وسكناته أو لا يريد لها ، فإن أرادها فلا بد من أن تتحقق هذه الأعمال وفق إرادته تعالى ، وإن لم يردّها فلا بدّ ألا تتحقق ، لأنّه من المستحيل أن تحدث حادثة في هذا العالم من دون إرادة الله ، إذن لا يملك الإنسان اختياراً في أعماله وفقاً لهذا الدليل وسيكون مجبراً فيها .

إلا أنّ هذا الدليل ليس له أساس مُحكم ، لأن إرادة الله التكوينية لا تتعلق بأفعالنا الاختيارية ، ولتوضيح هذه المسألة يجب أن نعلم أنّ الله تعالى نَحْوِين من الإرادة :

■ الأولى - الإرادة التكوينية : وهي عبارة عن نفس المشيئة التي إذا تعلقّت بحادثة ما لا يمكن أن تتخلف عن تلك الإرادة مهما كان الأمر ، فعندما أراد الله أن يوجد عالم الطبيعة، بدءاً بأصغر ذراته وانتهاءً بأعظم المجرات، فإنّه من المستحيل ألا يوجد هذا العالم وفقاً لإرادته .

■ الثانية - الإرادة التشريعية : وهي الإرادة التي تم إبلاغنا بها عن طريق الأنبياء العظام " عليهم السلام " . فهم عرفونا بالإرادة التشريعية من خلال إبلاغنا بالأوامر والنواهي ، وبهذه الطريقة تُبَيِّنُ لبني الإنسان أن الله يريد لنا الفضيلة والسعادة بهذه الإرادة ، فهي خالية من أي نوع من الإجبار فيما يتعلق به ، بل مفاد هذه الإرادة هو أننا نكتسب الفضيلة الدنيوية والأخروية باختيارنا ، فلو كان للإرادة التشريعية أدنى درجة من الإجبار لما كان هناك معنى للسعادة والفضيلة ، لأن العمل الذي يتحقق بالإجبار لن يكون مصدراً للحُسن والقُبْح ، وبالتالي ستكون السعادة والفضيلة غير مفهومين ، ويكون انكار الحُسن والقُبْح الوجدانيين أو العقليين إحياءً لأشلاء السفستانيين المتلاشية .

وأما القرآن المجيد ففيه ما يقارب (43) آيه تسند كلمة الإرادة ومشتقاتها المختلفة إلى الله تعالى ، و (94) آيه تربط الإرادة بذات الإنسان . وأن الآيات التي تناولت الإرادة الإلهية تنقسم إلى عدة مجموعات :

❖ **المجموعة الأولى :** وهي التي تبين حتمية الإرادة في مسألة التكوين ، أي أن الله إذا أراد أن يخلق شيئاً ، فإن إرادته سوف تؤثر قطعاً بحيث لا يمنع من تأثيرها مانع ، كقوله تعالى : " إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون " ⁷ ومن الواضح أنه لا حاجة إلى كلمة (كن) في تأثير إرادته ، وإنما استعملت في الحقيقة من أجل إدراك العقول البشرية ، وهذه الطائفة من الآيات – كما هو واضح – لا تقول لنا أي شيء يريد الله ، وأي شيء لا يريد .

❖ **المجموعة الثانية :** وهي الآيات التي تذكر بعض المصاديق المشار إليها آنفاً ، مثل قوله تعالى " قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ، ومن في الأرض جميعاً " ⁸ وقوله : " قل فمن يملك لكم من الله شيئاً إن أراد بكم ضرراً أو أراد بكم نفعاً ، بل كان الله بما تعملون خبيراً " ⁹ . ومن الواضح أن هذه المجموعة من الآيات إنما تشير إلى السلطة الإلهية فقط ، وتذكر الموارد الخاصة التي تشكل أهمية للمخاطبين ، وهي لا تدل على أن الله قد أراد جميع حركات الإنسان حتى أفعاله الاختيارية .

❖ **المجموعة الثالثة:** وهي الآيات التي تعرض عاقبة الإرادات البشرية نحو قوله تعالى : " مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا* وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا* كَلَّا نُمَدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا " ¹⁰ فهذه الآيات الثلاث تؤكد على مسألتين هما في غاية الأهمية :

القرآن الكريم ، سورة ياسين ، الآية 82 . ⁷

سورة المائدة ، الآية 17 . ⁸

سورة الفتح ، الآية 11 . ⁹

سورة الإسراء ، الآيات 18-19-20 . ¹⁰

1- المسألة الأولى : إن الإنسان ليس مجبراً في كل ما يطلبه ويريده ، وأن إرادة الله تعالى تتعلق بنتيجة إرادته ، وهي الوصول إلى اللذات والشهوات الدنيوية أو السعادة الأبدية ، وبتعبير أوضح إن الذي يختار بإرادته سلوك طريق معين، سوف تقع نتيجة اختياره وبطبيعة الحال مورداً لإرادة الله تعالى دون إرادة الإنسان .

2- المسألة الثانية : إن كلا الفريقين من الناس، سوف يستفيد من عطاء الله عزّ وجل (العوامل الذاتية والموضوعية). وكما لاحظنا أن هذه المجموعة من الآيات أيضاً لا تدل على الجبر فقط، بل تسند إرادة البشر إلى أنفسهم ، فهي تكشف من خلال ذلك عن اختيارهم .

❖ **المجموعة الرابعة :** وهي الآيات التي تتضمن معنى كون الإرادة الإلهية في التكاليف على وفق طاقة البشر ووسعهم ، مثل قوله تعالى : "... يُريد الله بكم اليسر ولا يُريد بكم العسر ... " 11

❖ **المجموعة الخامسة :** وهي الآيات التي تسلب الظلم عما تعلقت به الإرادة الإلهية مثل قوله تعالى " وما الله يُريد ظلماً للعالمين " 12 نخلص إلى القول بأنه لا يوجد في آية واحدة من هذه المجموعات الخمس أدنى إشارة إلى أنّ الله يريد قرن أعمالنا الإختيارية بالإرادة التكوينية .

أما الآيات التي تربط الإرادة بذات الإنسان فهي كثيرة جداً كما مر ، وسنرى أن الله تعالى قد نسب، وبعبارات مختلفة، أعمال البشر الإختيارية إليهم أنفسهم ، ونزه نفسه من الظلم في كثير من الموارد ، كما في قوله تعالى :

1- " كل نفس بما كسبت رهينة " 13

2- " فآلهمها فجورها وتقواها قد أفلح من ذكاها وقد خاب من دساها " 14

سورة البقرة – الآية 185 . 11

سورة آل عمران – الآية 108 12

سورة المدثر – الآية 38 . 13

سورة الشمس – الآيات 8-9-10 . 14

3- وردت كلمة العمل ومشتقاتها المختلفة في القرآن المجيد بما يقرب من (300) مرة ، وقد نسبت جمع هذه الآيات العمل إلى ذات الإنسان، حيث يشير بعضها إلى أن الله يريد تذكيرهم بعذاب الدنيا ومصائبها وبأن هذا العذاب بما قدمت أيديهم . وفي البعض الآخر منها تضع جميع نتائج عمل البشر على عاتقهم ، ويسند قسم ثالث منها العذاب الأخروي إلى أعمالهم في الدنيا .

4- نفي مجموعة أخرى من الآيات الظلم عن الله تعالى مثل قوله " إنَّ الله لا يظلمُ مثقال ذرةٍ " 15

5- يوجد ما يقارب (80) آية في القرآن المجيد تسند الظلم إلى ذات الإنسان نظير قوله تعالى " ... فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون " 16

6- هناك مجموعة كبيرة من الآيات تنسب السلوكيات المستقيمة والمنحرفة إلى ذات الإنسان نحو قوله تعالى : " إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً " . 17

خاتمة

إن إسناد العمل إلى الله تعالى من جميع الجهات أمر مرفوض من وجهة نظر القرآن الكريم ، لأنه لا يمكن أن يجبر الله الناس على المعصية ثم يعذبهم بعدها وهذا يعتبر من أعظم الظلم ، وحاشى لله أن يكون ظالماً . وقد ثبت بالأخبار الموثوقة وبالذليل العقلي تنزيه ساحته المقدسة من الظلم وإثبات الإختيار للإنسان في جميع حركاته وسكناته . وإن الإنسان في جميع أفعاله الظاهرية والباطنية سيكون محاسباً ولن يستثنى أي واحد منهم من ذلك ، فإن كان محسناً فسيحصل على ثواب أعماله من الحسنات ، وإن كان مسيئاً يستحق العقاب على معاصيه ، ولكن بما أن رحمانيته واسعة جداً ، فله الحق في أن يغفر لمن يشاء .

15 . سورة النساء - الآية 40 .

16 . سورة التوبة - الآية 70 .

17 . سورة الإنسان - الآية 3 .

وباختصار أن عدم إثابة الصالحين سيكون مستحيلاً في المشيئة الإلهية ، غير أن غفران ذنوب العصاة الذين ظلموا أنفسهم ولم يظلموا الآخرين ، ولم يكن ظلمهم شركاً سيكون أمراً ممكناً . وبذلك لا يمكن إثبات أدنى دلالة على جبر الإنسان .

